

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتحديات كبيرة إثر فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية مطلع عام 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية. وأعلن العديد من الجهات المانحة الرئيسية عن وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وفرضت قيوداً مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة الفلسطينية عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة الفلسطينية. كما أوقفت إسرائيل تحويلها للعوائد الجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر بنحو 55 مليون دولار شهرياً، والتي تكفي وحدها لتمويل نحو 60 في المائة من الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية.

أدت إجراءات الحصار المالي المتخذة من قبل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى تفاقم وضع الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتراجع الدخل القومي الإجمالي وحصص الفرد منهما. وقد تزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطيته للاستهلاك الإجمالي البالغ نحو 146.6 في المائة من الناتج المحلي عام 2006 مقابل بلوغه نسبة 139.6 في المائة عام 2005 ونسبة 117.8 في المائة عام 1999، مما يشير إلى تزايد القصور في قدرة الناتج المحلي الإجمالي على توليد ادخار محلي يسهم في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما تراجعت الإيرادات العامة بسبب عدم تحويل العوائد الجمركية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل كبير. كذلك انخفضت نسبة تغطية الإيرادات الجارية إلى النفقات الجارية للموازنة العامة من 63.9 في المائة عام 2005 إلى 20.4 في المائة عام 2006.

وقد ارتفعت معدلات الفقر لمستويات لم يشهدها الاقتصاد الفلسطيني منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، متجاوزة معدلات التدهور التي شهدتها العام 2002 والذي اعتبر حينها أسوأ عام للاقتصاد الفلسطيني، حيث قدر البنك الدولي نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 74 في المائة، في حين قدرت تقارير إحصائية أخرى نسبة السكان تحت خط الفقر بأكثر من 80 في المائة.

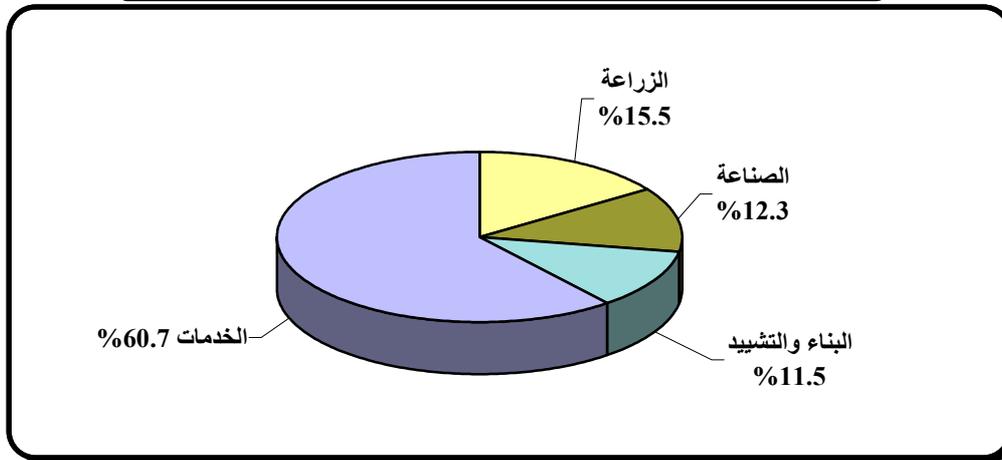
القوى العاملة والبطالة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2006 نحو 3.95 مليون نسمة مقابل 3.83 مليون نسمة عام 2005، أي بنمو بلغت نسبته 3.33 في المائة. وقد استمر انخفاض معدل النمو السكاني في الأراضي

الفلسطينية، حيث تراجع من 4.15 في المائة في العام 2000 إلى 3.39 في المائة في العام 2005. إلا إنه بالرغم من هذا التراجع يبقى ذلك المعدل مرتفعاً بالنسبة للمعدلات العالمية وخاصة بالنسبة لنموذج الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تشوهات عديدة في بنيته الهيكلية، ومن تراجع معدلات نموه واعتماده على الخارج لتمويل الإنفاق القومي وسد فجوة الموارد، إضافة إلى سياسات الحصار والتضييق التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وارتفع حجم القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 872 ألف في عام 2006 مقابل 827 ألف في عام 2005 محققاً بذلك معدل نمو بلغ 5.4 في المائة. وقد ازداد إجمالي عدد العاملين من 633 ألف عامل في عام 2005 إلى 666 ألف عامل في عام 2006، أي بنمو نسبته 5.2 في المائة. كما تفاقم الوضع نتيجة الحصار المالي بحيث لم تتمكن السلطة الوطنية من إيجاد وظائف كافية تواكب الزيادة في قوة العمل الفلسطينية، ناهيك عن حجم البطالة القائم، حيث ارتفع من 23.5 في المائة في عام 2005 إلى 23.6 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 11.7 في المائة في العام 1999.

وقد أدت حزمة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة، إلى تراجع الأهمية النسبية لدور قطاعات الإنتاج في التوظيف لصالح القطاعات الخدمية والقطاع غير المنظم، وهي السمة التي لم تنأى نتيجة لزيادة قدرات النشاط الخدمي، بل لتراجع قدرات القطاعات الإنتاجية. كما تزايد نصيب الاقتصاد المحلي في توظيف العمالة الفلسطينية على حساب الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة العمال الفلسطينيين في إسرائيل والتي بلغت نسبتها في سنوات عديدة نحو ثلث العمالة الفلسطينية، حيث وصل عددها إلى 135 ألف عامل في العام 1999. واستوعب الاقتصاد المحلي عام 2006 ما نسبته 90.5 في المائة من إجمالي عدد العاملين، مقابل 90.1 في المائة في عام 2005، في حين تراجعت نسبة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي (المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية إضافة للمناطق داخل الخط الأخضر) من 9.9 في المائة في عام 2005 إلى 9.5 في المائة في عام 2006. وقد توزعت العمالة الفلسطينية في عام 2006 على قطاعات الاقتصاد المحلي، وهي: الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، الخدمات والفروع الأخرى بنسب بلغت 15.5 في المائة و 12.3 في المائة و 11.5 في المائة و 60.7 في المائة على التوالي، الملحق (1/13) والشكل (1).

الشكل (1): توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية
عام 2006



المصدر: الملحق (1/13).

أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

أدى الحصار المالي وعدم القدرة على دفع رواتب القطاع العام بشكل كامل ومنتظم إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من حوالي 4,480 مليون دولار في عام 2005 إلى 4,172 مليون دولار في عام 2006، أي بتراجع نسبته 6.9 في المائة. كما تراجع الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4.5 في المائة في عام 2006 ليصل إلى 4,545 مليون دولار. وقد أدت حالة الحصار هذه إلى تدهور الوضع الاقتصادي ليس فقط عن مستواه في عام 2005 بل أيضاً عن مستواه في العام 1999، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة بلغت 7.6 في المائة و16.7 في المائة على التوالي، عن مستوييهما في العام 1999.

وانعكست التطورات السلبية على حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية التي انخفضت بنسبة 9.9 في المائة في عام 2006 لتصل إلى 1,056 دولار، ولتقل بحوالي 28 في المائة عن مستواها في العام 1999. أما متوسط حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد انخفض بنسبة 7.6 في المائة في عام 2006 ليبليغ 1,150 دولار، وتراجع بنسبة 35 في المائة عن مستواه في العام 1999. كما تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الدخل القومي الحقيقي عن مستوييهما في كل من عامي 2005 و1999، مما أدى إلى تراجع مستوى معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورافق هذه الأوضاع تراجع قيمة الاستهلاك العام من 1,808 مليون دولار في عام 2005 إلى 1,715 مليون دولار في عام 2006، أي بانخفاض نسبته 5.2 في المائة. وقد كان التراجع في الاستهلاك الخاص أقل حدة، إذ انخفض من 4,412 مليون دولار إلى 4,370 مليون دولار خلال الفترة ذاتها، أي بتراجع نسبته حوالي 1 في المائة. وقد نجم عن ذلك انخفاض الاستهلاك الإجمالي بنسبة 2.2 في المائة في عام 2006 ليصل إلى 6,085 مليون دولار. غير أن التراجع النسبي الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أدى إلى زيادة نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 138.8 في المائة في عام 2005 إلى 145.8 في المائة في عام 2006.

ومن جهة أخرى تقلص الاستثمار العام بحوالي النصف ليصل إلى 149.6 مليون دولار في عام 2006، أما الاستثمار الخاص فقد انخفض بنسبة 11.5 في المائة في عام 2006 ليبليغ 664.4 مليون دولار. وبذلك انخفض الاستثمار الإجمالي من حوالي 1,049 مليون دولار في عام 2005 إلى 814 مليون دولار في عام 2006، أي بنسبة 11.5 في المائة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23.4 في المائة في عام 2005 إلى 19.5 في المائة في عام 2006، بعد أن وصلت هذه النسبة 46.1 في المائة في العام 1999.

أما فيما يخص أداء القطاعات الاقتصادية، فقد استمرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في العمل على تهميش الاقتصاد الفلسطيني مما أثر سلباً على القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية. كما أدى الحصار المالي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، مما ساهم في تراجع أداء معظم القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة.

القطاع الزراعي

يمثل النشاط الزراعي عنصراً جوهرياً وأساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، لما يمثله من قوة تدعم الارتباط بالأرض التي تمثل محور الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من استمرار السياسات الإسرائيلية الهادفة لتدمير ذلك القطاع والحد من نموه، إلا إن قيمة الناتج الزراعي ارتفعت من نحو 313 مليون دولار في عام 2005 إلى 334 مليون دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 6.8 في المائة. وقد انعكس ذلك على مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 7.0 في المائة في عام 2005 إلى 8.0 في المائة في عام 2006. كما ارتفعت مساهمته في التوظيف من 14.4 في المائة في عام 2005 إلى 15.5 في المائة في عام 2006. إلا أن القيود والممارسات الإسرائيلية على حركة البضائع والصادرات واستمرار بناء جدار الفصل العنصري وقضم الأراضي، عوامل حدثت كثيراً من الآثار الإيجابية المفترض تحقيقها من النشاط الزراعي وخصوصاً نشاط موسم الزيتون، الشكل (2).

القطاع الصناعي

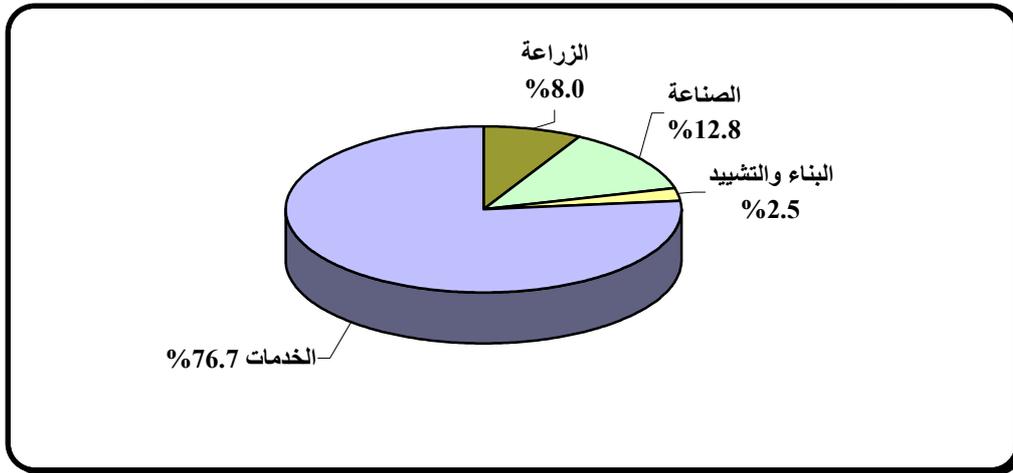
تراجعت قيمة الناتج الصناعي من 654.8 مليون دولار في عام 2005 إلى 531.1 مليون دولار في عام 2006، أي بانخفاض نسبته 6.0 في المائة. غير أن أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 12.7 في المائة في عام 2005 إلى 12.8 في المائة في عام 2006 جراء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من التراجع في الناتج الزراعي. وقد انخفضت مساهمته في التوظيف من 13.2 في المائة في عام 2005 إلى 12.3 في المائة في عام 2006. وجاء تراجع أداء القطاع الصناعي نتيجة لاستمرار سياسة الإغلاق والحصار وما أدت إليه من انخفاض الإنتاجية ومستويات الربحية للعديد من المنشآت الصناعية التي أجبرت على الإغلاق ووقف النشاط لعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلي.

قطاع البناء والتشييد

شهد أداء قطاع البناء والتشييد تراجعاً كبيراً في عام 2006، وهو الأكبر في القطاعات الاقتصادية. كما تراجعت قيمة ناتج هذا القطاع من 119.4 مليون دولار في عام 2005 إلى 104 مليون دولار في عام 2006، أي بانخفاض بلغت

نسبته نحو 13 في المائة. وقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2.7 في المائة في عام 2005 إلى 2.5 في المائة في عام 2006. كما انخفضت مساهمته في التوظيف من 12.3 في المائة إلى 11.5 في المائة خلال الفترة نفسها.

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006



المصدر : الملحق (1/13).

قطاع الخدمات

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 76.7 في المائة في عام 2006 مقابل 77.6 في المائة في عام 2005. وجاء هذا التراجع في مساهمته جراء التحسن النسبي في مساهمة القطاع الزراعي. كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف من 60.1 في المائة في عام 2005 إلى 60.7 في المائة في عام 2006. وبشكل عام فإن قطاع الخدمات يتسم بقدرته على استيعاب عدد كبير من الباحثين عن فرص عمل في الأراضي الفلسطينية.

التجارة الخارجية في السلع والخدمات

تراجعت قيمة التجارة الخارجية الفلسطينية في السلع والخدمات من 3,658 مليون دولار في عام 2005 إلى 3,488 مليون دولار في عام 2006 نتيجة لتراجع قيمة الصادرات من 538 مليون دولار إلى حوالي 370 مليون دولار، وإلى الانخفاض الطفيف في قيمة الواردات من 3,120 مليون دولار عام 2005 إلى 3,118 مليون دولار في عام 2006. وعلى الرغم من انخفاض قيمة التجارة الخارجية، إلا إن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 81.6 في المائة في عام 2005 إلى 83.6 في المائة في عام 2006، جراء التراجع الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يبرر كذلك ارتفاع نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي من 69.7 في المائة في عام 2005 إلى 74.7 في المائة في عام 2006 رغم انخفاض قيمتها.

وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني من 2,582 مليون دولار في عام 2005 إلى 2,748 مليون دولار في عام 2006. كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 57.6 في المائة في عام 2005 إلى نحو 65.9 في المائة في عام 2006، بسبب التراجع الكبير في قيمة الصادرات. وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات من 17.2 في المائة في عام 2005 إلى 11.9 في المائة في عام 2006.

التطورات المالية

عكست الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2006 الظروف والضغوط المالية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية خلال هذا العام وهو ما أظهرته كافة بنود الموازنة. فنتيجة للحصار المالي الدولي على السلطة الفلسطينية والحظر المفروض على البنوك والمصارف لمنع تحويل الأموال والمساعدات للحساب الموحد للخزينة الفلسطينية، وكذلك نتيجة امتناع إسرائيل عن تحويل حصيلة العوائد الجمركية للسلطة الفلسطينية، فقد تراجعت الإيرادات العامة من 1,557 مليون دولار في عام 2005 إلى 1,073 مليون دولار في عام 2006، أي بنسبة بلغت 31.1 في المائة. وقد تقلصت الإيرادات الجارية من 1,209 مليون دولار في عام 2005 إلى 352 مليون دولار في عام 2006، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 70.9 في المائة. وجاء ذلك كنتيجة مباشرة لتراجع العوائد الجمركية المستحقة السداد للموازنة من 814 مليون دولار في عام 2005 إلى 69 مليون دولار في عام 2006.

وعلى صعيد النفقات العامة، فقد تراجع الإنفاق العام الفلسطيني من 1,925 مليون دولار في عام 2005 إلى 1,728 مليون دولار في عام 2006، أي بانخفاض نسبته 10.2 في المائة. وشهدت الموازنة الفلسطينية خلال النصف الثاني من عام 2005 زيادة كبيرة في بند الأجور والرواتب إثر تطبيق قانون الخدمة المدنية. واستحوذ الإنفاق الجاري على النسبة الأكبر من الإنفاق العام على حساب الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت هذه النسبة من 85.2 في المائة في عام 2004 إلى 98.2 في المائة في عام 2005، ثم ازدادت إلى 99.5 في المائة في عام 2006.

وقد كان لانخفاض الإنفاق العام في عام 2006 انعكاسه المباشر على انخفاض النفقات التشغيلية حيث انخفضت نسبتها في الإنفاق الجاري من 14.5 في المائة في عام 2005 إلى 9.0 في المائة في عام 2006، إضافة لانخفاض نسبة النفقات التحويلية المخصصة للشرائح الفقيرة من 32.5 في المائة عام 2005 إلى 22.3 في المائة في عام 2006. كما ارتفعت قيمة الرواتب والأجور من نحو مليار دولار في عام 2005، وبما يمثل 53.0 في المائة من الإنفاق الجاري، إلى نحو 1.2 مليار دولار في عام 2006 تشكل 68.7 في المائة من الإنفاق الجاري. وقد استمر انخفاض قيمة ونسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الإنفاق العام لتتراجع من 1.8 في المائة في عام 2005 إلى 0.5 في المائة في عام 2006، مقارنة بنسبة 22.4 في المائة في العام 1999. وقد أثر هذا التراجع بشكل سلبي على نمو الاقتصاد الفلسطيني.

وعلى صعيد عجز الموازنة العامة، فقد أدى تقلص الإيرادات العامة إلى ارتفاع عجز الموازنة، باستبعاد المنح والمساعدات الخارجية، من حوالي 716 مليون دولار في عام 2005 إلى نحو 1,376 مليون دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 92.2 في المائة. كما أدى أيضاً إلى ارتفاع نسبة العجز، إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.0 في المائة في عام 2005 إلى 33.0 في المائة في عام 2006. وقد اعتمدت الموازنة في تمويل العجز بصفة أساسية على المساعدات والمنح التي ارتفعت قيمتها من 348.5 مليون دولار في عام 2005 إلى 721.7 مليون دولار في عام 2006، لترتفع نسبة تغطية المساعدات للعجز من 48.7 في المائة إلى 52.4 في المائة خلال الفترة نفسها. ويشار إلى أن عجز الموازنة باحتساب المنح والمساعدات الدولية لم يتجاوز 58.1 مليون دولار عام 1999 حيث بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.3 في المائة فقط. وقد ارتفع العجز من 367.6 في عام 2005 إلى 654.8 مليون دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 78.1 في المائة.

القطاع المصرفي

أدت حالة الحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى القيود المفروضة على التحويلات المصرفية إلى الأراضي الفلسطينية إلى آثار سلبية على القطاع المصرفي. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 2.4 في المائة في عام 2006 لتبلغ 5,740 مليون دولار. أما ودائع العملاء المقيمين فقد نمت بصورة متواضعة بلغت 0.3 في المائة لتصل إلى حوالي 4,203 مليون دولار جراء لجوء العديد من العاملين في القطاع العام للسحب من مدخراتهم في ظل عدم استلام جزء كبير من رواتبهم في عام 2006. وارتفعت نسبة ودائع العملاء المقيمين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 93.5 في المائة في عام 2005 إلى 100.7 في المائة في عام 2006 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، فقد ازدادت بنسبة 6.3 في المائة في عام 2006 لتبلغ 1,905.4 مليون دولار، مقابل زيادة نسبتها 26.0 في المائة في عام 2005. وقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات المصرفية من 32.0 في المائة في عام 2005 إلى 33.2 في المائة في عام 2006، في حين ارتفعت نسبتها إلى ودائع العملاء المقيمين من 42.8 في المائة إلى 45.3 في المائة خلال الفترة ذاتها. وتبقى هذه النسبة رغم ارتفاعها دليلاً على عدم التوظيف الكفؤ لأحد أهم مصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني في ظل المصاعب التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. وقد ارتفع نصيب القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية من 67.0 في المائة في عام 2005 إلى 74.6 في المائة في عام 2006 نتيجة لانخفاض قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع العام بنسبة 18.3 في المائة في عام 2006.

العون الخارجي وإعادة التأهيل والتنمية

بلغ الدعم الدولي للموازنة الفلسطينية نحو 722 مليون دولار في عام 2006 مقابل 349 مليون دولار في عام 2005. ونتيجة لظروف الحصار الدولي والإسرائيلي للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، فقد قام العديد من الدول بتقديم مساعداتها مباشرة إلى الجهات المستفيدة في الأراضي الفلسطينية عبر آليات مختلفة بما فيها منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وبرنامج الغذاء العالمي التابعين للأمم المتحدة، والبرنامج الطارئ لدعم الخدمات التابع للبنك الدولي، إضافة لبرامج الدعم التي تديرها المفوضية الأوروبية. وقد قدر إجمالي المساعدات بما فيها تلك الموجهة لدعم الموازنة بنحو 1.2 مليار دولار في عام 2006، منها نحو 400.2 مليون دولار من الدول العربية، وجهت جميعها لأنشطة الإغاثة إضافة لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة لاسيما لتغطية جزء من الرواتب.

وفي إطار الوضع الشائك والمعقد المحيط بالاقتصاد الفلسطيني والذي جعل التعامل معه لا يقتصر على المتغيرات الاقتصادية والأطر الفنية فقط، بل يتجاوزها إلى المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، والتي تشكل في مجموعها البيئة العامة للنموذج الفلسطيني المتطلع للتنمية. كما أن السعي لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني واستعادة مساره التنموي خلال سنوات الاحتلال وإزالة التشوهات التي لحقت به جراء الممارسات الإسرائيلية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، يقتضي أن يضغط المجتمع الدولي لكي تقوم إسرائيل بالالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها وبين السلطة الفلسطينية، وإنهاء الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وفتح المنافذ والمعابر أمام حركة التجارة والأفراد دون قيود، عبر تنفيذ ما تضمنه اتفاق المعابر 2005 بهذا الخصوص. كما ينبغي العمل على الضغط على إسرائيل للتوقف عن بناء جدار الفصل العنصري وإزالة ما تم بناؤه منه استناداً لقرار الأمم المتحدة الصادر في 20/7/2004 الذي أقرت فيه الجمعية العامة فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 9/7/2004 الذي تقر فيه بعدم شرعية بناء ذلك الجدار، ورفع كافة الحواجز التي تعيق حركة المواطنين وتحول بينهم وبين الوصول إلى مزارعهم وأعمالهم.

وعلى الصعيد الدولي، فإن عليه تحمل مسؤولياته تجاه تنمية الأراضي الفلسطينية، وتبني مفهوم "التنمية المشتركة" للعمل في الأراضي الفلسطينية، بحيث تتعاون كل الأطراف ذات الصلة لإنجاز التنمية في الأراضي الفلسطينية. أما على الصعيد العربي، فإن الدول العربية والمؤسسات العربية وكذلك الصناديق المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك مدعوة لمواصلة ومضاعفة جهودها المبذولة لتنمية الأراضي الفلسطينية. كذلك فإن الاهتمام بالقطاع الخاص لاسيما الفلسطيني هو أمر حاسم بالنسبة لإنجاز المشروع التنموي الفلسطيني خاصة وأنه أثبت فاعلية عالية في قيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني لأكثر من ثلاثة عقود حيث ساهم بنحو 80 في المائة في الناتج والتوظيف، وذلك عبر مواصلة تحسين البنية القانونية والمناخ الاستثماري الملائمين لعمله لتمكينه من الاضطلاع بدوره الحيوي في التنمية الاقتصادية، إلى جانب دور الاستثمار المباشر المرجو اجتذابه ممثلاً في القطاع الخاص الذي يمارس نشاطه خارج الأراضي الفلسطينية، إضافة للقطاع الخاص العربي والدولي. ويجب العمل على أن يتم وضع كافة هذه الجهود في إطار منهج يتوافق مع الحالة الفلسطينية وظروفها الخاصة وأهدافها في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك عبر خلق الحوافز الكافية لتوجيه تلك الجهود للمجالات ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2006-1999)

(مليون دولار أمريكي)

*2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيانات
3,952.3	3,825.1	3,699.8	3,576.2	3,454.5	3,334.7	3,212.4	3,084.3	السكان (بالآلف) ⁽¹⁾
872	827	790	758	694	675	695	667	القوة العاملة (بالآلف)
666	633	578	564	477	505	597	588	عدد العاملين (بالآلف)
23.6	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	11.8	معدل البطالة (%)
63	63	50	55	49	70	117	135	العمالة في إسرائيل (بالآلف)
603	570	528	509	428	435	480	454	العمالة في الإقتصاد الفلسطيني (بالآلف)
								توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
15.5	14.4	15.9	15.7	14.9	11.7	13.7	12.6	الزراعة (%)
12.3	13.2	12.7	12.5	12.9	13.9	14.3	15.5	الصناعة (%)
11.5	12.3	11.7	13.1	10.9	14.5	19.7	22.1	البناء والتشييد (%)
60.7	60.1	59.7	58.7	61.3	59.9	52.3	49.8	الخدمات والفروع الأخرى (%)
4,172.2	4,479.7	4,144.0	3,920.4	3,483.8	3,816.3	4,115.5	4,516.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
4,545.0	4,758.0	4,740.0	4,460.5	4,010.0	4,404.0	5,274.2	5,453.8	الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية
1,055.0	1,171.1	1,120.1	1,096.2	1,008.5	1,144.5	1,281.1	1,464.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
1,050.0	1,165.0	1,148.1	1,117.1	1,029.5	1,174.9	1,326.5	1,462.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار) ⁽²⁾
1,149.0	1,243.9	1,281.2	1,247.3	1,160.8	1,320.7	1,641.8	1,768.2	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)
1,137.5	1,230.4	1,210.1	1,187.8	1,094.2	1,272.6	1,534.8	1,707.2	نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار) ⁽²⁾
								مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (%)
8.0	7.0	7.5	7.8	7.6	8.9	9.1	10.4	الزراعة (%)
12.8	12.7	13.3	13.3	16.3	15.7	15.7	14.5	الصناعة (%)
2.5	2.7	2.4	2.4	1.9	2.2	6.4	13.7	البناء والتشييد (%)
76.7	77.6	76.8	76.5	74.2	73.2	68.8	61.4	الخدمات والفروع الأخرى (%)
1,714.7	1,808.0	1,503.2	1,256.0	1,049.5	1,016.6	940.0	927.0	الإستهلاك العام
4,370.3	4,412.0	4,432.8	4,109.5	3,706.6	3,887.6	4,300.7	4,391.6	الإستهلاك الخاص
6,085.0	6,220.0	5,936.0	5,365.5	4,756.1	4,904.2	5,240.7	5,318.6	إجمالي الإستهلاك
146.6	139.6	143.2	136.9	136.5	128.5	127.3	117.8	نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
149.6	298.1	293.0	472.0	367.3	499.4	594.7	743.3	الاستثمار العام
664.4	750.5	743.4	654.3	310.7	622.6	850.8	1,337.9	الإستثمار الخاص
814.0	1,048.6	1,036.7	1,126.3	678.0	1,122.0	1,445.5	2,081.2	إجمالي الإستثمار
19.5	23.4	25.0	28.7	19.5	29.4	35.1	46.1	نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (%)

(1) تشمل الأرقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

(2) احتسبت بتقسيم بيانات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1997 على عدد السكان.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2006-1999)

(مليون دولار أمريكي)

*2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	البيان
369.8	538.0	482.1	435.8	418.4	506.8	731.3	730.4	صادرات السلع والخدمات
3,118.2	3,120.1	2,749.4	2,404.9	2,128.8	2,338.5	2,985.7	3,142.5	واردات السلع والخدمات
2,748.4-	2,582.1-	2,267.3-	1,969.1-	1,710.4-	1,831.7-	2,254.4-	2,412.1-	فجوة الموارد
8.9	12.0	11.6	11.1	12.0	13.3	17.8	16.2	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
74.7	69.7	66.3	61.3	61.1	61.3	72.5	69.6	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,728.1	1,924.7	1,764.2	1,513.0	1,249.5	1,239.3	1,364.0	1,194.3	إجمالي النفقات العامة (الموازنة العامة)
8.5	34.7	261.0	257.0	200.0	222.7	424.0	267.3	النفقات الرأسمالية
0.5	1.8	14.8	17.0	16.0	18.0	31.1	22.4	نسبة النفقات الرأسمالية إلى الموازنة (%)
1,719.6	1,890.0	1,503.2	1,256.0	1,049.5	1,016.6	940.0	927.0	النفقات الجارية
99.5	98.2	85.2	83.0	84.0	82.0	68.9	77.6	نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة (%)
68.7	53.0	58.2	57.0	59.7	63.4	59.8	59.8	توزيع النفقات الجارية (%)
22.3	32.5	18.0	16.2	17.9	19.8	19.2	18.2	رواتب حكومية (%)
9.0	14.5	13.0	10.0	13.7	15.4	19.4	21.9	نفقات تحويلية (%)
1,073.3	1,557.1	1,562.0	1,265.7	1,037.3	1,053.0	1,364.0	1,136.2	إجمالي الإيرادات العامة
351.6	1,208.6	947.0	747.7	335.3	287.1	964.0	901.2	الإيرادات الجارية
267.7	962.8	751.1	615.1	276.3	199.5	847.7	782.1	إيرادات ضريبية
83.9	245.8	195.9	132.6	59.0	87.6	116.3	119.1	إيرادات غير ضريبية
721.7	348.5	615.0	518.0	702.0	765.9	400.0	235.0	المنح ، ومنها:
721.7	348.5	354.0	261.0	502.0	550.9	0.0	0.0	منح لدعم الموازنة
0.0	0.0	261.0	257.0	200.0	215.0	400.0	235.0	منح لدعم المشاريع التطويرية
654.8-	367.6-	202.2-	247.3-	212.2-	186.3-	0.0	58.2-	عجز الموازنة (-)
1,493.8	1,602.2	1,421.8	1,275.8	1,089.6	1,189.6	794.8	391.5	الدين العام
5,740.0	5,606.5	5,101.4	4,727.7	4,278.2	4,429.8	4,572.8	3,857.4	إجمالي الموجودات
4,202.5	4,190.1	3,857.6	3,546.5	3,277.5	3,349.0	3,470.9	2,832.0	ودائع العملاء المقيمين
1,905.4	1,792.9	1,422.6	1,071.2	953.7	1,220.7	1,346.7	1,005.5	التسهيلات الإئتمانية منها :
1,421.5	1,200.7	1,010.8	822.6	814.2	857.1	930.0	907.4	للقطاع الخاص

(*) بيانات أولية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.